**المراجعة 1**
**للوثيقة WTPF-21/13-A**
**18 ديسمبر 2021**
**الأصل: بالإنكليزية**

# تقرير من الرئيسة

## المنتدى العالمي السادس
## لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2021

### الجزء الأول

- عُقد المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTPF) بنجاح في الأعوام 1996 و1998 و2001 و2009 و2013، وقد أنشأه في الأصل مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لعام 1994.
- والهدف من المنتدى هو توفير منصة لتبادل الآراء والمعلومات ومن ثم تكوين رؤية مشتركة بين واضعي السياسات في العالم أجمع بشأن القضايا الناشئة عن ظهور خدمات وتكنولوجيات جديدة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنظر في أي قضايا سياساتية أخرى في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنها أن تستفيد من تبادل عالمي لوجهات النظر، إضافةً إلى اعتماد آراء تعكس وجهات نظر مشتركة (القرار 2 (المراجَع في دبي، 2018)). ويجب ألا ينتج عن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أي قواعد تنظيمية إلزامية؛ إلا أنه يتعين على المنتدى إعداد تقارير واعتماد آراء غير ملزمة بتوافق الآراء لتنظر فيها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات واجتماعات الاتحاد المختصة (القرار 2 (المراجَع في دبي، 2018).
- وبموجب المقرر 611 (المراجَع في دورة المجلس لعام 2020)، قرر مجلس الاتحاد في دورته لعام 2019 أن يتناول المنتدى في عام 2021 الموضوع التالي:

*"السياسات الرامية إلى تعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة لأغراض التنمية المستدامة:*

سيناقش المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2021 (WTPF-21) كيف أن التكنولوجيات والاتجاهات الرقمية الجديدة والناشئة تمثل عوامل تمكينية للانتقال العالمي إلى الاقتصاد الرقمي. وتشمل المواضيع التي سيجري النظر فيها الذكاء الاصطناعي (AI) وإنترنت الأشياء (IoT) وتكنولوجيا الجيل الخامس (5G) والبيانات الضخمة والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT) وغيرها. وبهذا الصدد، سيركز المنتدى على الفرص والتحديات والسياسات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة".

- وطبقاً للمقرر 611 (المراجَع في دورة المجلس لعام 2020)، شكل الأمين العام للاتحاد فريق خبراء غير رسمي (IEG-WTPF21) يشارك كل من أعضائه بفعالية في التحضير للمنتدى WTPF-21 في هذا الصدد. وبموافقة من مجلس الاتحاد في دورته لعام 2019، فتح باب العضوية في هذا الفريق لكل أصحاب المصلحة. وعقد الفريق IEG-WTPF21 سبعة اجتماعات برئاسة الدكتور فابيو بيجي (إيطاليا) في الفترة من 2019 إلى 2021، كانت خمسة منها اجتماعات افتراضية بسبب قيود جائحة فيروس كورونا. وإلى جانب ذلك، عقد الفريق ثلاث مشاورات عامة مفتوحة عبر الإنترنت والعديد من المشاورات غير الرسمية.

- وقد شارك في عمل الفريق IEG-WTPF21[1] أكثر من 170 خبيراً، وتم تلقي أكثر من 70 مساهمة من جميع أصحاب المصلحة من أجل مشاريع تقرير الأمين العام (مجموعها ستة مشاريع) ومشاريع الآراء. وأنهى الفريق IEG-WTPF21 أعماله بنجاح في نوفمبر 2021 واتفق في اجتماعه السابع والأخير، بتوافق الآراء، على إحالة مجموعة من مشاريع لخمسة آراء تُلحق بتقرير الأمين العام كي ينظر فيها المنتدى. وجميع وثائق العملية التحضيرية للمنتدى WTPF-21 متاحة بدون أي قيود على الموقع الإلكتروني للفريق IEG-WTPF21. كما تُتاح على الموقع الإلكتروني للمجلس التقارير المرحلية المنتظمة المقدمة من رئيس الفريق IEG-WTPF21 إلى المجلس في دورتيه لعامي 2020 و2021.
- وقد عُقد المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2021 (WTPF-21) افتراضياً في الفترة 16-18 ديسمبر 2021. وقد شارك فيه أكثر من 400 مندوب يمثلون 94 دولة عضواً و42 من أعضاء القطاعات ونحو 10 من الكيانات بصفة مراقب. كما شارك في المنتدى 30 من الشخصيات الهامة، من بينهم وزراء ونواب وزراء إضافة إلى العديد من رؤساء الهيئات التنظيمية. وقد أُنتخبت سعادة السيدة أورسولا أوسو-إكوفول، وزيرة الاتصالات والرقمنة في غانا، رئيسةً للمنتدى.
- افتتح منتدى السياسات بكلمة من السيد هولين جاو، أمين عام الاتحاد. وشكر السيد جاو في كلمته جميع المنسقين الإقليميين وكل أولئك الذين عملوا عن كثب مع أمانة الاتحاد في الفترة التي سبقت المنتدى WTPF-21 للتصدي لتحديات استضافة هذا الحدث افتراضياً بالكامل في ظل الظروف الصعبة التي فرضتها جائحة فيروس كورونا. وسلط الضوء على أن البيانات الجديدة الصادرة عن الاتحاد تكشف عن حدوث نمو عالمي كبير في استخدام الإنترنت. لكن القدرة على الاتصال لا تزال غير متكافئة للغاية وأنه لا يزال هناك ما يقرب من 3 مليارات نسمة غير موصولين في جميع أنحاء العالم. أكد أمين عام الاتحاد على أن المنتدى وجميع الأعمال التي تجري فيه يمكن أن تساعد في وضعنا على الطريق لتوصيل الجميع، ودفع تطوير التكنولوجيات الجديدة والناشئة المحورية بالنسبة للاقتصاد الرقمي. وأثنى على الجهود التي بذلها الفريق IEG-WTPF-21 في التحضير للمنتدى وثمن القيادة المتميزة لرئيس الفريق، الدكتور فابيو بيجي. وحث على استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بشكل عام لمواجهة تحديات المستقبل وتحقيق التحول الرقمي للجميع. وذكّر المشاركين أيضاً بأن المنتدى WTPF-21 سيساعد في تسهيل التحضير لثلاثة مؤتمرات رئيسية للاتحاد ستعقد في عام 2022 – الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ومؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022.
- كما ألقت سعادة السيدة أورسولا أوسو-إكوفول، وزيرة الاتصالات والرقمنة في غانا، التي ترأست المنتدى WTPF-21 كلمة في المنتدى. وأكدت الوزيرة أوسو-إكوفول في كلمتها على أهمية التكنولوجيات الجديدة والناشئة لكل من الإنسانية والتنمية المستدامة. وشجعت المشاركين على "صنع التاريخ معاً"، ودعتهم إلى "بذل قصارى جهدنا لتسخير التكنولوجيات الجديدة والناشئة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بشكل أفضل لتسريع تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030".
- انتخب ستة نواب لرئيسة المنتدى، وهم:
  - السيد منصور القرشي من المملكة العربية السعودية لمنطقة الدول العربية
  - السيد ألكسندر أوليغوفيتش موكرياغين من بيلاروس لمنطقة كومنولث الدول المستقلة
  - السيد فيكتور مارتينيز فانيغاس من المكسيك لمنطقة الأمريكتين
  - السيدة كريستيانا فلوتور من رومانيا لمنطقة أوروبا
  - السيد أحمد سعيد من مصر لمنطقة إفريقيا
  - الدكتور أحمد رضا شرفات من جمهورية إيران الإسلامية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
- وطبقاً للقرار 2 (المراجَع في دبي، 2018) جرت المناقشات في المنتدى على أساس تقرير الأمين العام، الذي كان بمثابة وثيقة العمل الرئيسية للمنتدى. وأدرجت بالتقرير مساهمات وتعليقات أعضاء الفريق IEG-WTPF-21. وأُلحق بالتقرير مشاريع خمسة آراء أحالها الفريق IEG-WTPF-21، بتوافق الآراء، إلى المنتدى WTPF-21 لكي تخضع لمزيد من المناقشة.

[1] ترد قائمة بأعضاء فريق الخبراء غير الرسمي على الموقع: https://www.itu.int/en/wtpf-21/Documents/IEG-WTPF-21-nominated-experts.pdf

- عرض نائب الأمين العام تقرير الأمين العام، نيابة عن الأمين العام، حيث قدم لمحة عامة موسعة عن تقرير الأمين العام الذي يستند إلى الموضوع المحدد بموجب المقرر 611 (المراجَع في مجلس 2020). وبعد هذا العرض، قدم رئيس الفريق IEG-WTPF-21، الدكتور فابيو بيجي (إيطاليا)، أيضاً مشاريع الآراء الخمسة التي اقترحها فريق الخبراء غير الرسمي لينظر فيها المنتدى.
- وإثر عرض التقرير، توالت البيانات رفيعة المستوى من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على أساس موضوع المنتدى وتقرير الأمين العام[2]. وأشير إلى أن مضمون تقرير الأمين العام يعتبر بمثابة وثيقة مدخلات إلى المنتدى ولن يخضع للتنقيح أثناء المنتدى.
- وتشكلت ثلاثة أفرقة عمل لمناقشة مشاريع الآراء الخمسة الملحقة بتقرير الأمين العام والمساهمات المرتبطة بها المقدمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات. وفيما يلي مَن تم انتخابهم من رؤساء ونواب لرؤساء أفرقة العمل.

| الفريق | الرؤساء | نواب الرؤساء |
|---|---|---|
| **فريق العمل 1** | السيد روبرتو ميتسواكي هيرایاما (جمهورية البرازيل الاتحادية) | السيد أيمن إ. المغيرة (شركة الاتصالات السعودية) |
| **فريق العمل 2** | الدكتورة ليديا ستيبينسكا-أوستاسياك (بولندا) | السيد أحمد رياض إسماعيل (شركة Huawei) |
| **فريق العمل 3** | السيد جيم باترسون (جنوب إفريقيا) | السيدة ناتاليا فيسنتي (رابطة مشغلي السواتل في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا) |

- وقد عملت أفرقة العمل بجد خلال يوم ونصف يوم. وعرض رؤساء أفرقة العمل الثلاثة نتائج الأعمال التي اضطلعت بها أفرقة العمل على الجلسة العامة للموافقة عليها - انظر الملحق I بهذا التقرير.
- عرضت رئيسة المنتدى مشاريع الآراء التي راجعتها وصدقت عليها أفرقة العمل. ودعت المنتدى إلى اعتماد الآراء التالية:

**الرأي 1**: تهيئة بيئة تمكينية لتنمية ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة

**الرأي 2**: توفير توصيلية ميسورة التكلفة وآمنة لتعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة

**الرأي 3**: المعارف والمهارات الرقمية من أجل النفاذ الشامل

**الرأي 4**: التكنولوجيات والخدمات الجديدة والناشئة من أجل تسهيل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

**الرأي 5**: استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مواجهة جائحة فيروس كورونا (COVID-19) وفي التأهب والتصدي للجوائح والأوبئة في المستقبل

- وشكر المندوبون الحضور في المنتدى رؤساء أفرقة العمل المختلفة ونوابهم على ما قاموا به من عمل رائع.
- وقد اعتمد المنتدى الآراء الواردة في الجزء الثاني من هذا التقرير.

[2] https://www.itu.int/wtpf21/en/statements-and-speeches/

ITUWTPF
جنيف2021
16-18 ديسمبر 2021
جنيف، سويسرا

# الجزء الثاني

## الرأي 1: تهيئة بيئة تمكينية لتنمية ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة

إن المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2021)،

*إذ يذكّر*

*أ)* بالقرار 75/202 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بشأن "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة"؛

*ب)* بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

*ج)* بالقرار 71 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2020-2023"، الذي يرمي إلى تعزيز بيئة سياساتية وتنظيمية تمكينية مؤاتية للتنمية المستدامة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات؛

*د)* بالقرار 201 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "تهيئة بيئة مؤاتية لنشر واستعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛

*هـ)* بالرأي 2 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي الخامس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بشأن "تعزيز بيئة تمكينية من أجل نمو وتطوير أكبر لتوصيلية النطاق العريض"؛

*و)* بالقرار 200 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "برنامج التوصيل في 2030 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النطاق العريض، لصالح التنمية المستدامة"،

*وإذ يضع في اعتباره*

*أ)* أن فعالية *"السياسات الرامية إلى تعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة لأغراض التنمية المستدامة"* تعتمد على فهم شامل لمسائل مثل النفاذ والشمول، والقدرة على تحمل التكاليف، والثقة والأمن، ومحو الأمية الرقمية، والتدريب وتنمية المهارات؛

*ب)* أن ديباجة دستور الاتحاد الدولي للاتصالات تعترف اعترافاً كاملاً بالحق السيادي لكل دولة عضو في تحديد سياساتها الخاصة بالاتصالات؛

*ج)* أن مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك واضعو السياسات والمنظمون والقطاع الخاص والمستهلكون والهيئات الأكاديمية وغيرهم، يؤدون دوراً هاماً في تهيئة بيئة تمكينية لتعبئة خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛

*د)* أن "الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2020-2023" ترمي إلى تعزيز بيئة سياساتية وتنظيمية تمكينية مؤاتية للتنمية المستدامة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

هـ) أن تقرير الاتحاد لعام 2018 بشأن "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأقل البلدان نمواً وأهداف التنمية المستدامة: توفير نفاذ شامل وميسور التكلفة إلى الإنترنت في أقل البلدان نمواً" يشير إلى أن البيئة التمكينية للاستثمار والابتكار في سوق النطاق العريض تشمل "*تحرير القطاع وخصخصة شركات التشغيل الوطنية القائمة المملوكة للدولة والفصل بين الوظائف السياساتية والتنظيمية والتشغيلية للقطاع، بهدف تشجيع المنافسة والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز النفاذ الشامل والابتكار وتقديم المحتوى وحماية المستهلك*"،

*وإذ يدرك*

أ) أن تسريع وتيرة تطوير النطاق العريض يمثل تحدياً كبيراً، لا سيما في المناطق الريفية والنائية التي يصعب الوصول إليها حيث تجعل التضاريس والعوامل الديموغرافية عائد الاستثمارات أمراً صعباً؛

ب) أن الاستثمارات في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تركز أيضاً على جميع مراحل التطوير والنشر، بما في ذلك تعبئتها لأغراض التنمية المستدامة في مراحل لاحقة؛

ج) أنه ينبغي تنسيق استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين القطاعات وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الاستثمارات في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، وحلول التوصيلية التكميلية، لتجنب تشتت الجهود وازدواجها؛

د) أن البيئة التمكينية الفعّالة لتطوير ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة ينبغي أن تتوخى بناء الثقة والأمن في هذه الخدمات والتكنولوجيات للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

هـ) أن النهج الحكومي المنسق يمكن أن يؤدي دوراً في دعم نهج منسق للتمويل والاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف توصيل غير الموصولين ودفع تطوير الخدمات والتكنولوجيات المشار إليها في الفقرة ب من "*وإذ يدرك*" أعلاه والتي تعتبر أساسية بالنسبة إلى الاقتصاد الرقمي والشمول الرقمي والتنمية المستدامة؛

و) أن إعلان بوينس آيرس الذي اعتمده المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 ينص على "*أنه يتعين مواصلة تعزيز استثمارات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص فضلاً عن الشراكات وحشد الموارد بين القطاعين العام والخاص من أجل تحديد وتطبيق حلول تكنولوجية وآليات تمويل مبتكرة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة*"،

*يعرب عن الرأي التالي*

1 أن النفاذ الشامل إلى خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة وتكنولوجيات جديدة وناشئة مثل تكنولوجيا الجيل الخامس (5G) والذكاء الاصطناعي (AI) وإنترنت الأشياء (IoT) والبيانات الضخمة والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT)، والاستخدام الشامل لهذه الخدمات والتكنولوجيات، يمكن أن يؤدي إلى تسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛

2 أن تهيئة بيئة تمكينية للاستثمار أمر بالغ الأهمية لتعبئة هذه الخدمات والتكنولوجيات كما هو مذكور في الفقرة 1 من "*إذ يعرب عن الرأي التالي*" أعلاه من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

3 أن إزالة العقبات أمام الاستثمار والابتكار أمر ضروري لتعبئة الخدمات والتكنولوجيات المذكورة في الفقرة 1 من "*إذ يعرب عن الرأي التالي*" أعلاه من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

4 أن تسهيل الاستثمار جنباً إلى جنب مع استثمارات القطاع الخاص في المناطق الريفية والنائية باستخدام الدعم الحكومي المستهدف قد يكون مطلوباً حيث لا توجد مسوغات تجارية للاستثمارات الخاصة، وكذلك من أجل دعم التوصيلية ميسورة التكلفة وتعبئة هذه الخدمات والتكنولوجيات المذكورة في الفقرة 1 من "*إذ يعرب عن الرأي التالي*" أعلاه من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

5 أن استخدام الخدمات والتكنولوجيات المذكورة في الفقرة 1 من "*إذ يعرب عن الرأي التالي*" أعلاه من أجل تحقيق التنمية المستدامة يمكن أن يمكّن الأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بمن فيهم النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليون؛

6 أن استخدام خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، وحلول التوصيلية التكميلية، يمكن أن يعزز التنمية المستدامة، وأنه ينبغي للسياسات في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تراعي التحديات البيئية مثل التخفيف من آثار تغير المناخ؛

7 أن البيئة التمكينية لتطوير ونشر الخدمات والتكنولوجيات المذكورة في الفقرة 1 من "*إذ يعرب عن الرأي التالي*" أعلاه تستند إلى سياسات شفافة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها ومستقلة وغير تمييزية وبيئات تنظيمية وقانونية تعزز الابتكار والاستثمار من المصادر العامة والخاصة؛

8 أنه ينبغي لأصحاب المصلحة مواصلة العمل معاً لتشجيع وتعزيز تبادل المعلومات وخبرات بناء القدرات وأفضل الممارسات لتهيئة بيئة مؤاتية لتعبئة خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة،

*يدعو الدول الأعضاء إلى*

1 النظر في أفضل السبل لتعزيز بيئة تمكينية مؤاتية لتعبئة خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، فضلاً عن حلول التوصيلية التكميلية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، لتعظيم فوائدها وتدنية مخاطرها؛

2 النظر في اعتماد سياسات وأطر تدعم، *من بين عدة أمور*، تهيئة بيئة تمكينية شفافة يمكن التنبؤ بها تكون تنافسية ومستقلة ومبتكرة وغير تمييزية؛

3 اتباع نهج حكومي منسق لتنفيذ استراتيجيات رقمية وطنية وللتمويل والاستثمار في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الاستثمار في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، لدفع عجلة التنمية المستدامة؛

4 تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية في النظم الإيكولوجية الرقمية والنظر في تذليل العقبات في هذا الصدد؛

5 النظر في أفضل السبل للتسهيل على القطاع الخاص الاستثمار والابتكار وتحديث الشبكات القائمة وتشجيع الاستثمار طويل الأجل والمستدام من القطاع الخاص في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛

6 اعتماد سياسات مرنة ومبسطة ومبتكرة ومحايدة تكنولوجياً في مجال الطيف، لتشجيع تطوير ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛

7 إذكاء الوعي بالتحديات البيئية مثل تغير المناخ والتخفيف من آثاره عند وضع سياسات لدفع عجلة التنمية المستدامة؛

8 التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمع التقني، لضمان تهيئة بيئة سياساتية تمكينية على الصعيد الوطني تجسد آراء واحتياجات أصحاب المصلحة؛

*يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى التعاون في العمل من أجل*

1 النظر في السياسات التي تمكن من التعبئة، بما في ذلك تطوير ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، لدفع عجلة التنمية المستدامة؛

2 النظر في السياسات والأطر التي تأخذ في الاعتبار نماذج الأعمال المتطورة، وتعمل على تهيئة بيئة تمكينية مؤاتية ونزيهة لأصحاب المصلحة تسمح لهم بالمساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية؛

3 تسهيل تهيئة بيئة تمكينية من خلال سبل مبتكرة للحصول على التمويل، بما في ذلك من خلال نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

4 تشجيع نماذج تقاسم البنى التحتية من أجل خفض تكاليف الاستثمار في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة وتطبيقاتها؛

5 تعزيز المنافسة واستثمارات القطاع الخاص لتشجيع النمو المستمر واعتماد خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الفرص على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛

6 تعزيز البيئات السياساتية القائمة على الشفافية والاستقرار والقدرة على التنبؤ والتنافسية والتدابير غير التمييزية، وتعزيز الابتكار؛

7 تشجيع الابتكار وريادة الأعمال على المستوى المحلي، في مجال توفير حلول التوصيلية التكميلية؛

8 تشجيع جميع أصحاب المصلحة على تطوير التطبيقات والخدمات التي تدمج خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، لتلبية احتياجات السكان المتنوعة؛

9 تسهيل الاستثمارات المشتركة بين القطاعين العام والخاص من خلال تعزيز تعاون أوثق بين مراكز التعليم والبحوث والقطاع الخاص في المجالات الناشئة؛

10 تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بتهيئة البيئات التمكينية للاستثمار،

*يدعو الأمين العام*

إلى مواصلة تعزيز جهود الاتحاد لتوفير منصة للتعاون والحوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الدول الأعضاء والقطاع الخاص والهيئات الأكاديمية ودوائر الصناعة ووكالات التمويل الدولية، لتمكينها من تعزيز بيئة تمكينية لتطوير ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة التي تعزز الابتكار والاستثمار وتدفع عجلة التنمية المستدامة.

# الرأي 2: توفير توصيلية ميسورة التكلفة وآمنة لتعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة

إن المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2021)،

*إذ يذكّر*

*أ)* بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

*ب)* بالقرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة: الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)؛

*ج)* بإعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف اللذين تم اعتمادهما في عام 2003، وبالتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين تم اعتمادهما في تونس عام 2005، والتي صدقت عليها جميعاً الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)؛

*د)* بالقرار 101 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، وغيره من القرارات ذات الصلة مثل القرار 102 (المراجَع في دبي، 2018) والقرار 180 (المراجَع في دبي، 2018)؛

*هـ)* بالقرار 130 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تعزيز دور الاتحاد في مجال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*و)* بالقرار 137 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن نشر شبكات الجيل التالي في البلدان النامية؛

*ز)* بالقرار 200 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن برنامج التوصيل في 2030 من أجل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية؛

*ح)* بالقرار 203 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن التوصيلية بشبكات النطاق العريض،

*وإذ يدرك*

*أ)* أن خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة ستشكل أساس الاقتصاد الرقمي في المستقبل وتتيح تطورات التكنولوجيات والخدمات بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا الجيل الخامس، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت؛

*ب)* أنه لتحقيق مثل هذه التطورات في التكنولوجيات والخدمات، بما فيها الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا الجيل الخامس، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، في سياق نهج تعدد أصحاب المصلحة، من المهم زيادة وعي فرادى المستعملين وأصحاب المصلحة الآخرين بمخاطر الأمن السيبراني والمخاطر الأخرى ذات الصلة، واتخاذ تدابير لمواصلة بناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ج)* أن الحكومات تسعى إلى تحقيق التحول الرقمي من خلال اعتماد خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة لتقديم الخدمات للجمهور، مع الاعتراف بأن بناء الثقة والأمن في تلك الخدمات أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد؛

*د)* أن التشجيع على نشر شبكات الجيل التالي، بما في ذلك شبكات الجيل الخامس وغيرها من شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، لا سيما في المناطق غير المخدومة والشحيحة الخدمات، أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة؛

*هـ)* أن للقطاع الخاص دوراً رائداً في نشر شبكات الجيل الخامس وغيرها من شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، بما في ذلك التكنولوجيات غير الأرضية مثل التكنولوجيا الساتلية، وأنه يستكشف الابتكارات في التكنولوجيا ونماذج الأعمال جنباً إلى جنب مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الحكومات والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني؛

*و)* أن خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة تتطور بسرعة، مما يؤدي إلى فرص وتحديات جديدة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك واضعو السياسات، مثل تلك المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استخدام هذه التكنولوجيات؛

*ز)* أن هناك فجوة رقمية لا تزال قائمة بين شرائح معينة من السكان الذين يستطيعون النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة وتحمل تكاليفها واعتمادها وأولئك الذين لا يستطيعون ذلك، وأن العوائق التي تعترض نفاذ النساء والفتيات واستخدامهن لها تؤثر، بشكل خاص، على الرخاء وتحد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛

*ح)* أن واضعي السياسات يمكن أن يساعدوا في توصيل غير الموصولين من خلال تهيئة بيئة سياساتية تمكينية تشجع وتدعم استثمارات وابتكارات القطاع الخاص؛

*ط)* أن أطر مثل البرنامج العالمي للأمن السيبراني (GCA) للاتحاد يمكن أن تشجع الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي في هذا الصدد؛

*ي)* أن للاتحاد، بصفته الميسر الرئيسي لخط العمل جيم5 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، دوراً هاماً في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال التنفيذ المستمر لقرارات الاتحاد ذات الصلة وعمل لجان الدراسات المخصصة والمسائل ذات الصلة،

*وإذ يعيد تأكيد*

*أ)* أهمية الاتصالات والنفاذ إلى وسائل الاتصالات للجميع؛

*ب)* الحاجة إلى تعاون عالمي أكبر بين أصحاب المصلحة المتعددين لسد الفجوة الرقمية والحد من التحديات المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

*وإذ يشير إلى*

دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة وخارطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي لتوفير نفاذ عالمي وبأسعار ميسورة إلى الإنترنت بحلول عام 2030،

*يعرب عن الرأي التالي*

1 أنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات، السعي إلى العمل على بناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من خلال أطر مثل البرنامج العالمي للأمن السيبراني للاتحاد، وفي سياق إتاحة التطورات في استخدام التكنولوجيات والخدمات، بما في ذلك تكنولوجيا الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت؛

2 أن هناك حاجة إلى تعاون أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد العالمي لإتاحة تطورات التكنولوجيات والخدمات، بما في ذلك تكنولوجيا الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، في سياق زيادة التوصيلية الميسورة التكلفة وبناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

3 أن للاستثمار في البنية التحتية لخدمات النفاذ الأرضي والفضائي، ولا سيما في النطاق العريض والبنية التحتية لتكنولوجيا الجيل الخامس، دوراً أساسياً في تعزيز التوصيلية الميسورة التكلفة وفي تعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة؛

4 أنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة السعي إلى حماية المعلومات المحددة لهوية الأشخاص والحد من مواطن الضعف، إضافة إلى العمل على تعزيز الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان حماية الفئات المهمشة والفئات السكانية الضعيفة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بما في ذلك النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليون؛

5 أن جهود أصحاب المصلحة المتعددين لبناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورية لضمان حلول زيادة التوصيلية من أجل التنمية المستدامة؛

6 أنه ينبغي للاتحاد أن يواصل، في إطار ولايته، التعاون بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة في المجالات ذات الصلة المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

7 أنه يمكن استخدام السياسات التالية لتعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة:

'1 ترشيد العمليات لتسهيل نشر شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك سياسات النفاذ إلى حقوق الارتفاق والقواعد الأخرى التي قد تؤثر على نشر شبكات الجيل التالي؛

'2' توعية جميع مستويات المجتمع – ولا سيما الموظفين الحكوميين المحليين المسؤولين عن السماح بالبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية - بأهمية توصيلية الجيل التالي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ومعايير السلامة المحددة فيما يتعلق بانبعاثات المجالات الكهرمغنطيسية؛

'3' توفير الطيف الكافي لمجموعة واسعة من تكنولوجيات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛

'4' تحديث الأطر التنظيمية المطبقة على البنية التحتية للخلايا الصغيرة، وهو أمر ضروري لنشر خدمات الجيل التالي بما في ذلك تكنولوجيا الجيل الخامس، والاعتراف بأنه ليست كل القواعد المطبقة على أبراج الخلايا الكبيرة مناسبة لنشر الخلايا الصغيرة؛

'5' رسم خرائط تغطية الشبكات القائمة من أجل تحديد الأماكن التي تتوفر فيها خدمة النطاق العريض حالياً، والأماكن التي لا تزال تحتاج إليها، واستخدام تلك المعلومات لتوجيه وتشكيل السياسات المناسبة؛

'6' التأكد من أن النفاذ إلى التوصيلية الشبكية، بما في ذلك الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، مدرج بالكامل في خطط واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وأنه معترف به كمحور للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد،

*يدعو الدول الأعضاء إلى*

1 النظر فيما إذا كان اعتماد السياسات المذكورة أعلاه سيسهم في التنمية المستدامة في سياقها الوطني؛

2 مواصلة تعزيز التوصيلية الميسورة التكلفة، كشرط أساسي لتعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة؛

3 النظر في الكيفية التي يمكن أن يدعم بها استخدام الخدمات الرقمية المشتركة التنمية المستدامة عن طريق خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وتحسين عروض الخدمات، وتمكين الوصول إلى أسواق جديدة، لا سيما في مجالات مثل نشر شبكات الجيل الخامس والشبكات الفضائية المبتكرة الجديدة؛

4 النظر في اعتماد تدابير سياساتية وتنظيمية تسهل نشر البنى التحتية في المناطق الريفية والمعزولة، بما في ذلك تقاسم البنى التحتية والتوصيل البيني وفعالية وكفاءة استخدام الطيف،

*يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى التعاون في العمل من أجل*

1 تعزيز الروابط الحالية بين خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي يعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات الميسر الرئيسي لها (جيم2 وجيم4 وجيم5 وجيم6) وأهداف ومقاصد التنمية المستدامة؛

2 النظر في السياسات التي تعود بالنفع على المواطنين والشركات والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، لا سيما في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتكنولوجيا الجيل الخامس والبيانات الضخمة والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت؛

3 زيادة الاستثمار في نشر البنى التحتية للشبكات، بما في ذلك تكنولوجيات الجيل الخامس والجيل التالي، بهدف تحقيق النفاذ الشامل، مما يستدعي تعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛

4 مواصلة تبادل خبراتهم الخاصة في مجال نشر البنى التحتية لخدمات النفاذ الأرضي والفضائي لسد الفجوة الرقمية، في إطار المناقشات الجارية في الاتحاد بشأن تعزيز التنمية المستدامة؛

5 مواصلة العمل بشكل تعاوني وبناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك في تطبيق خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛

6 تعزيز المبادرات الجديدة والتي يمكنها إحداث تحول من أجل تسريع التوصيلية، مثل مبادرة GIGA للاتحاد واليونيسف، والتحالف الرقمي للشراكة من أجل التوصيل للاتحاد،

*يدعو الأمين العام*

إلى مواصلة تيسير وتعزيز جهود الاتحاد لتعزيز التوصيلية الشاملة والميسورة التكلفة والآمنة من أجل التنمية المستدامة، من خلال خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة.

# الرأي 3: المعارف والمهارات الرقمية من أجل النفاذ الشامل

إن المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2021)،

*إذ يذكّر*

*أ)* بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

*ب)* بالقرار 70/186 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بشأن "حماية المستهلك"؛

*ج)* بالقرار 72/235 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن "تنمية الموارد البشرية"؛

*د)* بإعلان مبادئ جنيف الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) في 2003؛

*هـ)* بالوثائق الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*و)* بالقرار 71 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين (PP) للاتحاد الدولي للاتصالات، بشأن "الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2020-2023"، *الغاية 1 - النمو: إتاحة وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها دعماً للاقتصاد والمجتمع الرقميين"*؛

*ز)* بالقرار 139 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع"؛

*ح)* بالقرار 198 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "تمكين الشباب من خلال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛

*ط)* بالقرار 205 (دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "دور الاتحاد في تشجيع الابتكار القائم على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الاقتصاد والمجتمع الرقميين"؛

*ي)* بالقرار 40 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "الفريق المعني بمبادرات بناء القدرات"،

*وإذ يضع في اعتباره*

*أ)* أن نقص المهارات الرقمية يشكل عائقاً أمام الإقبال على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، بما في ذلك الإنترنت، وكفاءة استخدامها؛

*ب)* أن المهارات الجديدة اللازمة للاقتصاد الرقمي ضرورية للاستفادة من منافع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة ومواكبة التقدم التكنولوجي؛

*ج)* أن تنمية وتحسين بناء القدرات البشرية، بما في ذلك في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، جزء أساسي من مجتمع المعلومات الشامل وسيساعد على تعزيز التنمية المستدامة؛

*د)* أن الاتحاد يدعم البلدان في جهودها الرامية إلى استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحفز للتنمية، بما في ذلك تقديم المساعدة في مجال تنمية القدرات من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات منها أكاديمية الاتحاد؛

*هـ)* أن الاتحاد يقيم شراكات مع منظمات الأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والمجتمع التقني والهيئات الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تطوير البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تحسين التعليم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزويد الناس، بمن فيهم الشباب، بالمهارات الرقمية وتحسين الإلمام بالمعارف الرقمية؛

*و)* أن هناك فجوة بين الجنسين وفجوة عُمرية فيما يتعلق بالإلمام بالمعارف الرقمية والتعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)؛

*ز)* أن البلدان النامية[1] تواجه تحديات محددة في مجال تنمية المهارات الرقمية،

[1] تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

*وإذ لا يغيب عن باله*

*أ)* أن التطور السريع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة يُنشئ متطلبات وتوقعات جديدة للعاملين؛

*ب)* أن ضمان الإلمام بالمعارف الرقمية والمهارات الرقمية اللازمة من أجل النفاذ الشامل يتطلب نهجاً مرناً لتلبية الاحتياجات والظروف المختلفة لفرادى البلدان،

*يعرب عن الرأي التالي*

1 أن المهارات الرقمية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والجيل الخامس، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، يمكن أن تساعد في الاستفادة من خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة لأغراض التنمية المستدامة؛

2 أن السياسات التي تعزز الإلمام بالمعارف الرقمية والتدريب وتنمية المهارات يمكن أن تكون مفيدة في تعبئة التكنولوجيات المذكورة أعلاه لأغراض التنمية المستدامة؛

3 أن التعليم والتدريب في مجال المهارات الرقمية أمر بالغ الأهمية لتقليص الفجوة الرقمية وتعزيز تكافؤ الفرص بين البلدان ذات مستويات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المختلفة؛

4 أن التعليم والتدريب في مجال المهارات الرقمية لهما أهمية بالغة أيضاً لتعزيز، *في جملة أمور*، التمكين والشمول الرقميين، لا سيما بين الفئات المهمشة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بمن فيهم النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليون؛

5 أن المعارف الرقمية والمهارات الرقمية تؤدي دوراً حيوياً في تمكين وحماية المستعملين/المستهلكين عبر الإنترنت، حتى يتمكنوا من الاستفادة بأمان من مزايا خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة،

*يدعو الدول الأعضاء إلى*

1 جمع وتبادل البيانات بشأن المعارف والمهارات الرقمية اللازمة للنفاذ إلى خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة للنهوض بالتنمية المستدامة؛

2 تحديد الثغرات في مناهج المهارات الرقمية في التعليم والتدريب وغير ذلك من برامج تنمية المهارات الوظيفية الأخرى للشباب والكبار؛

3 تحديد الحواجز التي تحول دون سد الفجوات في الإلمام بالمعارف الرقمية والمهارات الرقمية وتعزيز السياسات الرامية إلى توسيع الفرص وبناء القدرات للاستفادة من التكنولوجيات المذكورة أعلاه من خلال التعليم والتدريب وتنمية المهارات للجميع،

*يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى العمل بشكل تعاوني من أجل*

1 استكشاف سبل ووسائل لزيادة التعاون والتنسيق بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والمجتمع التقني والهيئات الأكاديمية لبناء المهارات الرقمية لا سيما في البلدان النامية؛

2 دمج الإلمام بالمعارف الرقمية وتطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في نهج شامل للتعليم وتنمية الموارد البشرية للجميع؛

3 تعزيز فرص التعلم الإلكتروني، لا سيما في المناطق الريفية والنائية؛

4 تشجيع الاستثمار في جودة التدريس والتعليم والتدريب في مجال المهارات الرقمية، بما في ذلك في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والجيل الخامس، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، مع التركيز على الفئات المهمشة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بمن فيهم النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليون، لتعزيز المهارات في مجال خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة؛

5 تبادل أفضل الممارسات في مجال الإلمام بالمعارف الرقمية والتعليم المتعلق بالمهارات الرقمية والمهارات وبرامج التدريب فيما بين أعضاء الاتحاد؛

6 تنظيم وتنفيذ حملات للإلمام بالمعارف الرقمية تهدف بصفة خاصة إلى تمكين المستعملين/المستهلكين وتعزيز الشفافية وحماية المعلومات المحددة لهوية الأشخاص،

*يدعو الأمين العام إلى*

دعم التنفيذ الفعّال لبرامج وأنشطة بناء القدرات ذات الصلة في الاتحاد التي تعزز التعليم والإلمام بالمعارف الرقمية والتدريب وتنمية المهارات، بما في ذلك فيما يتعلق بخدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، وتعزيز التنمية المستدامة والتمكين الرقمي والشمول الرقمي للجميع.

# الرأي 4: التكنولوجيات والخدمات الجديدة والناشئة من أجل تسهيل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

إن المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2021)،

*إذ يذكّر*

*أ)* بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

*ب)* بالقرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات"؛

*ج)* بخطوط العمل ذات الصلة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) وأهداف التنمية المستدامة (SDG) ذات الصلة للأمم المتحدة؛

*د)* بالقرار 71 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2020-2023"؛

*هـ)* بالقرار 197 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن "تيسير إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية المستدامة"؛

*و)* بالقرار 206 (دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "الخدمات المتاحة بحرّية على الإنترنت (OTT)"؛

*ز)* بالقرار 205 (دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "دور الاتحاد في تشجيع الابتكار القائم على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الاقتصاد والمجتمع الرقميين"،

*وإذ يدرك*

*أ)* أن التطور المستمر للتكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل تكنولوجيا الجيل الخامس (5G) والذكاء الاصطناعي (AI) وإنترنت الأشياء (IoT) والبيانات الضخمة والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT)، يمكن أن يسهل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لأغراض التنمية المستدامة، مع مراعاة المناقشات والمبادرات الجارية في منظومة الأمم المتحدة التي تستكشف جوانب متنوعة لهذه التكنولوجيات لدعم التنمية المستدامة؛

*ب)* أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل تمكين للعديد من التكنولوجيات الجديدة، وبالتالي يمكن للتكنولوجيات الجديدة أيضاً أن تسهل بدورها تطوير ونشر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ج)* أن من خلال تسهيل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن للتكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا الجيل الخامس، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، تمكين الانتقال العالمي إلى الاقتصاد الرقمي وتسريع إتاحة فوائد التحول الرقمي لمختلف الصناعات، وبالتالي دعم هدفنا المشترك المتمثل في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

*د)* أنه في حين أن هذا التحول سيمكن البلدان من تسخير إمكانات هذه التكنولوجيات لتسهيل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودفع عجلة التنمية المستدامة، حيث تستفيد البلدان من هذه الإمكانات، فإن البلدان النامية[1] هي الأكثر عرضة للتخلف عن الركب؛

*هـ)* أن التطوير والاستخدام المسؤولَين لهذه التكنولوجيات، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، يمكنهما المساعدة لتمكين الابتكار في المستقبل ومعالجة قضايا السياسات، وأن أصحاب المصلحة المعنيين بتطويرها واستخدامها ينبغي لهم إجراء مناقشات بشأن السياسات، بما في ذلك ما يتعلق بالمساءلة والتنمية المستدامة؛

*و)* أن من المهم تعزيز بناء الثقة والأمن والتنمية الشاملة لهذه التكنولوجيات وكذلك تعزيز التمتع المنصف بفوائدها؛

*ز)* أن الاستراتيجيات أو السياسات أو اللوائح أو المبادئ التوجيهية أو المبادئ المؤاتية يمكنها أن تساهم في تعظيم إمكانات التكنولوجيات الجديدة والناشئة لتسهيل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؛

---

[1] تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

*ح)* أن الاتحاد الدولي للاتصالات، بصفته وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يؤدي دوراً رائداً في تنفيذ خطوط العمل ذات الصلة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ونتائجها، ومن خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

*ط)* أن هناك عملاً مستمراً في الاتحاد، بما فيه لجان دراسات الاتحاد، يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة والناشئة لتسهيل تطوير ونشر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

*يعرب عن الرأي التالي*

1 أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز، من خلال التعاون مع جميع أصحاب المصلحة، تهيئة بيئة مؤاتية للنظم الإيكولوجية للابتكار الرقمي من أجل النمو والتطوير الشاملين للتكنولوجيات الجديدة والناشئة ذات الصلة، مثل تكنولوجيا الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، لتسهيل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؛

2 أن السياسات التمكينية للاستفادة من الفرص والتصدي للتحديات المتعلقة بهذه التكنولوجيات تحتاج إلى معالجة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، مع المشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة من البلدان، ولا سيما البلدان النامية؛

3 أنه يتعين على جميع أصحاب المصلحة العمل معاً بشكل وثيق لتسخير إمكانات الخدمات والتكنولوجيات المشار إليها في الفقرة 1 من *"يعرب عن الرأي التالي"* أعلاه لصالح الجميع ودفع عجلة التنمية المستدامة، فضلاً عن معالجة أي قضايا سياساتية مشتركة وتحديات أخرى تتعلق، *من بين عدة أمور*، بالثقة والأمن والموثوقية والشمولية والشفافية وقابلية التشغيل البيني، والتي قد تنشأ من استخدامها؛

4 أنه ينبغي للاتحاد الدولي للاتصالات، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وفي إطار ولايته، أن يواصل تعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين أعضائه وأصحاب المصلحة الآخرين في جهودهم من أجل استخدام التكنولوجيات المشار إليها في الفقرة 1 من *"يعرب عن الرأي التالي"* أعلاه من أجل تسهيل توفير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؛

5 أنه ينبغي تشجيع أصحاب المصلحة على تنفيذ المشاريع والبرامج والمبادرات لتمكين جميع البلدان من الاستفادة من استخدام هذه التكنولوجيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

*يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى التعاون في العمل من أجل*

1 استغلال إمكانات التكنولوجيات المشار إليها في الفقرة 1 من *"يعرب عن الرأي التالي"* أعلاه لتسهيل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

2 تعزيز السياسات والاستراتيجيات العامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للاستفادة من الفرص والتغلب على التحديات المتعلقة باستخدام وتعبئة التكنولوجيات المشار إليها في الفقرة 1 من *"يعرب عن الرأي التالي"* أعلاه لأغراض التنمية المستدامة؛

3 تشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة من البلدان النامية، ولا سيما من أقل البلدان نمواً (LDC) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)، في أنشطة الكيانات والمنظمات والمؤسسات والمبادرات ذات الصلة التي تعمل في مجال المسائل السياساتية المختلفة المشار إليها في هذا الرأي،

*يدعو الأمين العام*

إلى دعم أنشطة الاتحاد، في إطار ولايته، فيما يتعلق بالمسائل السياساتية المشار إليها في هذا الرأي. ويشمل ذلك تمكين أعضاء الاتحاد من تبادل المعلومات وأفضل الممارسات من أجل الاستفادة من الفرص والتصدي للتحديات ذات الصلة بالمسائل السياساتية المشار إليها في هذا الرأي.

# الرأي 5: استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مواجهة جائحة فيروس كورونا (COVID-19) وفي التأهب والتصدي للجوائح والأوبئة في المستقبل

إن المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2021)،

*إذ يذكّر*

*أ)* بالقرار 74/270 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بشأن "التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)"، والذي يهيب بمنظومة الأمم المتحدة *"إلى العمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل حشد استجابة عالمية منسّقة لمواجهة الجائحة وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية ومالية سلبية تصيب كل المجتمعات"*؛

*ب)* بالقرار 74/306 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، بشأن "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)"؛

*ج)* بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (SDG) للأمم المتحدة "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار" والهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة "إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام، وتشجيع الابتكار والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة" من خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

*د)* بالمادة 40 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات، بشأن "أولوية الاتصالات المتعلقة بسلامة الأرواح"؛

*هـ)* بالفصل السابع من لوائح الراديو الصادرة عن الاتحاد، بشأن "اتصالات الإغاثة والسلامة" والمادة 5 من لوائح الاتصالات الدولية بشأن "سلامة الحياة البشرية وأولوية الاتصالات"؛

*و)* بالقرار 136 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساعدات الإنسانية وفي عمليات الرصد والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث، بما في ذلك الطوارئ المتعلقة بالصحة، من أجل الإنذار المبكر بها والوقاية منها والتخفيف من آثارها والإغاثة"؛

*ز)* بالقرار 202 (بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكسر سلسلة الطوارئ المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا"؛

*ح)* الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة 20 من خط العمل جيم7 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (الحماية البيئية الإلكترونية) من خطة عمل جنيف والتي تدعو إلى *"إقامة أنظمة رصد تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان ورصد آثارها، خاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة"*،

*وإذ لا تغيب عن باله*

*أ)* أهمية شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وقدرتها على الصمود وقابليتها للتوسع، في مواجهة جائحة فيروس كورونا، ودورها في المساعدة على توصيل المزيد من الأشخاص بالإنترنت إبان هذه الأزمة، فضلاً عن الفجوات والحاجة إلى مواصلة تطوير التوصيلية؛

*ب)* الإمكانات الكبيرة لخدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا الجيل الخامس، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، التي تسهل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن أن تحسن الاستجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن جائحة فيروس كورونا فضلاً عن الجوائح والأوبئة الأخرى مع تحسين فعالية الوقاية منها والتخفيف من آثارها؛

*ج)* الأحداث المأساوية حول العالم المتعلقة بانتشار جائحة فيروس كورونا، والتي تظهر بوضوح الحاجة إلى زيادة توفير النفاذ ميسور التكلفة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالية الجودة والمستدامة والشاملة؛

*د)* أهمية الحصول على المعلومات ذات الصلة عن الجوائح والأوبئة للمساعدة في أعمال السلامة العامة، ودعم عمل وكالات ومنظمات الصحة والإغاثة في حالات الكوارث؛

*هـ)* ضرورة تعزيز الشمول الرقمي، لضمان نفاذ كل فرد إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحفاظ على استمرارية التفاعلات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية اليومية وعدم استبعاد أي شخص، باستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*و)* الحاجة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ميسورة التكلفة والفعّالة لتقليل المخاطر التي تهدد حياة الإنسان وصحته، وتلبية الاحتياجات الملحة للسكان من المعلومات والاتصالات، ودعم المساعدات الإنسانية، ودعم الاستجابات الاقتصادية لتحقيق الانتعاش المستدام والشامل؛

*ز)* الحاجة إلى تعزيز المعارف والمهارات الرقمية للجميع بغض النظر عن العمر أو نوع الجنس أو القدرة أو الموقع لضمان حصول الجميع على فرص متكافئة للمشاركة في مجتمع المعلومات الذي توفره الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم استمراريته،

*وإذ يدرك*

*أ)* أن هناك فجوات رقمية كبيرة داخل البلدان والمناطق وفيما بينها، وأن العديد من المناطق تفتقر إلى النفاذ ميسور التكلفة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ب)* الدور الحاسم للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع التقني وأصحاب المصلحة الآخرين في تمكين توفير توصيلية ميسورة التكلفة للجميع والمزايا التي يتمتع بها أصحاب المصلحة بعملهم معاً بشكل تعاوني لتحقيق هذه الغاية؛

*ج)* أن المنظمات الدولية ذات الصلة تؤدي دوراً رئيسياً في التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة، ودعم وتسهيل تبادل أفضل الممارسات لتوفير توصيلية ميسورة التكلفة ودعم المساعدات الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث؛

*د)* أن الاتحاد الدولي للاتصالات، بصفته وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يؤدي دوراً رائداً في تنفيذ خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات ذات الصلة ونتائجها، والتي تتحقق من خلالها أهداف التنمية المستدامة؛

*هـ)* العمل الجاري في الاتحاد فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة والناشئة التي تيسر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوصيات الاتحاد، لا سيما تلك التي تعزز الاستخدام الفعّال لأنظمة وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن أفضل الممارسات الأخرى ذات الصلة، التي يمكنها أن تدعم جهود الاستجابة والتعافي؛

*و)* جهود الاتحاد فيما يتعلق بجمع أفضل الممارسات حول كيفية عمل الحكومات وأصحاب المصلحة بشكل تعاوني لضمان توفير التوصيلية خلال جائحة فيروس كورونا وكيف يمكن تطبيق هذه الدروس على الجوائح المستقبلية أو الجهود المستقبلية لتعزيز التوصيلية والشمول الرقمي؛

*ز)* مبادرات الاتحاد بشأن التصدي لجائحة فيروس كورونا، التي جمعت بين أصحاب المصلحة بما في ذلك أعضاء الاتحاد والشركاء والعديد من وكالات الأمم المتحدة في مجالات متنوعة وبالغة الأهمية مثل القدرة على الصمود وإمكانية النفاذ والتعليم الإلكتروني والمهارات الرقمية والتعاون الرقمي، بما في ذلك:

'1' إنشاء المنصة العالمية بشأن قدرة الشبكات على الصمود (#REG4COVID)؛

'2' إصدار مبادئ توجيهية جديدة بشأن الاتصالات في حالات الطوارئ، وحماية الأطفال على الإنترنت، وإمكانية نفاذ الجميع إلى المعلومات والخدمات والمنتجات الرقمية؛

'3' تعزيز الشراكات مثل الشراكة بين الاتحاد ومنظمة الصحة العالمية، والمبادرة العالمية للاتحاد الدولي للاتصالات/صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) (GIGA)، لتوصيل كل مدرسة بالإنترنت، أو المبادرة المشتركة بين الاتحاد ومنظمة العمل الدولية بشأن تعزيز توفير فرص العمل اللائق وتعزيز المهارات الرقمية للشباب في الاقتصاد الرقمي لإفريقيا؛

'4' سلسلة الحلقات الدراسية الإلكترونية حول التعاون الرقمي أثناء جائحة فيروس كورونا؛

*ح)* الأهمية الحيوية لتوفير أدوات مبتكرة لتحسين الحياة وتسريع التنمية المستدامة في مجالات عديدة، بما في ذلك التصدي لجائحة فيروس كورونا (COVID-19)،

*يعرب عن الرأي التالي*

أن توسيع نطاق النفاذ والتوصيلية بأسعار ميسورة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة، وتعزيز الجوانب الأخرى ذات الصلة مثل الشمول الرقمي والمهارات الرقمية، سيستمر في أن يكون له دور حاسم في المساعدة على تخفيف آثار جائحة فيروس كورونا وإدارتها فضلاً عن الجوائح والأوبئة في المستقبل،

*يدعو الدول الأعضاء إلى*

1 التعاون وتقديم المساعدة والدعم للأنشطة المتعلقة باستخدام خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من جانب المواطنين والمنظمات، وإن أمكن، البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان النامية[1]، وتقديم الدعم، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من منظمات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة، إلى القطاعات ذات الصلة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل المساعدة في التخفيف من آثار جائحة فيروس كورونا فضلاً عن الجوائح والأوبئة في المستقبل ودعم تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الصحية؛

2 النظر في كيفية مساهمة أصحاب المصلحة، بمن فيهم موردو خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في دعم الوظائف، إن أمكن، خاصةً للشركات الصغيرة والمتوسطة (SME)، ومواصلة العمليات والمبادرات التعليمية أثناء جائحة فيروس كورونا، والتخفيف من تبعاتها الاجتماعية والاقتصادية السلبية؛

3 المساعدة في تنفيذ المشاريع والبرامج، بما في ذلك على الساحة الدولية، التي تمكن من نشر واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة دعم في التصدي لتبعات جائحة فيروس كورونا؛

4 النظر في الإجراءات المناسبة في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تهدف إلى الحد من شدة وعدد حالات الطوارئ الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، وتهدف إلى التخفيف من تبعاتها، مثل تزويد المجتمعات المحلية بالتوصيلية والمعلومات، خاصةً باللغات المحلية، للمساعدة في الحفاظ على حياة الإنسان؛

5 القيام بدور نشط في تطوير ونشر المعايير والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، لاستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التصدي لجائحة فيروس كورونا والجوائح المستقبلية؛

6 تحديد وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتدابير الفعّالة، لا سيما في المجالات المذكورة في الفقرات من 1 إلى 5 من *"يدعو الدول الأعضاء"* أعلاه، لإمكانية استخدامها في التصدي للجوائح والأوبئة المحتملة في المستقبل والتأهب لها،

*يدعو الأمين العام*

إلى مواصلة تعزيز جهود الاتحاد، في نطاق اختصاصه وبالشراكة مع منظمة الصحة العالمية والوكالات والمنظمات الأخرى، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة، لتعزيز قدرة شبكات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصمود في مواجهة التحديات التي تفرضها جائحة فيروس كورونا وزيادة التأهب للجوائح والتصدي لها.

[1] تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

# الملحق I

## 1 تقرير رئيس فريق العمل 1 إلى الجلسة العامة

اجتمع فريق العمل 1، برئاسة السيد روبرتو ميتسواكي هيرایاما (البرازيل) ونائب الرئيس السيد أيمن إ. المغيرة (شركة الاتصالات السعودية)، في 16 ديسمبر 2021 من الساعة 15:15 إلى الساعة 16:00 بتوقيت وسط أوروبا وفي 17 ديسمبر 2021 من الساعة 12:00 إلى الساعة 13:00 بتوقيت وسط أوروبا. وأدلى الرئيس ونائب الرئيس ومديرة مكتب تنمية الاتصالات، السيدة دورين بوغدان-مارتن، بملاحظات افتتاحية.

وقد ناقش فريق العمل 1 مشروعي الرأيين التاليين:

مشروع الرأي 1: تهيئة بيئة تمكينية لتنمية ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة

مشروع الرأي رأي 2: توفير توصيلية ميسورة التكلفة وآمنة لتعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة

وفيما يلي تقرير مختصر عن مشروعي الرأيين:

### 1.1 مشروع الرأي 1

ناقش فريق العمل مشروع الرأي 1: تهيئة بيئة تمكينية لتنمية ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة إضافة إلى مساهمتين خطيتين من بوركينا فاصو وغانا وكينيا وأوغندا (WTPF-21/5) وجمعية الإنترنت (WTPF-21/7). وقدم المساهمون مساهمتهم شفهياً لينظر فيها الاجتماع. كما تم تلقي العديد من المداخلات الشفوية من المندوبين خلال الاجتماع. وقد انعكست التغييرات التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في الرأي 1 الوارد في الجزء الثاني من هذا التقرير.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم بعض المندوبين بمقترحات مختلفة لينظر فيها الاجتماع، بما في ذلك، *ضمن جملة أمور*، ما يلي:

- اقترح بعض الأعضاء إدراج الإصدار "IPv6" في قائمة التكنولوجيات الواردة في الرأي 1، بيد أن الاجتماع اتفق على الإبقاء على القائمة الأصلية كما تحددت في المقرر 611 (المراجَع في مجلس 2020).
- اقترح بعض الأعضاء إدراج كلمة "غير الضرورية" قبل كلمة "العقبات" في الفقرة 3 من "*يعرب عن الرأي التالي*". واتفق الاجتماع على الإبقاء على النص الأصلي.
- اقترح بعض الأعضاء الاستعاضة عن عبارة "حلول النفاذ التكميلية" بعبارة "حلول التوصيلية"، معربين عن القلق إزاء غموض كلمة "التكميلية". وكحل وسط، وافق الاجتماع على الإبقاء على العبارة كالتالي "حلول التوصيلية التكميلية".

وفي ضوء المناقشات، وافق فريق العمل 1 على مشروع الرأي 1 مع التغييرات التي وافق عليها الاجتماع وأحاله إلى الجلسة العامة لمواصلة النظر فيه والموافقة عليه.

### 2.1 مشروع الرأي 2

ناقش فريق العمل مشروع الرأي 2: توفير توصيلية ميسورة التكلفة وآمنة لتعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة إضافة إلى مساهمتين خطيتين من البرازيل (WTPF-21/2) وجمعية الإنترنت (WTPF-21/7). وقدم المساهمون مساهماتهم شفهياً لينظر فيها الاجتماع. كما تم تلقي العديد من المداخلات الشفوية من المندوبين خلال الاجتماع. وقد انعكست التغييرات التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في الرأي 2 الوارد في الجزء الثاني من هذا التقرير.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم بعض المندوبين بمقترحات مختلفة لينظر فيها الاجتماع، بما في ذلك، *ضمن جملة أمور*، ما يلي:

- اقترح بعض المندوبين حذف العبارة "لا سيما في مجالات مثل نشر شبكات الجيل الخامس" في الفقرة 3 من "*يدعو الدول الأعضاء*". وحيث أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء، اتفق المندوبون على الإبقاء على النص الأصلي كما هو.

وفي ضوء المناقشات، وافق فريق العمل 1 على مشروع الرأي 2 مع التغييرات التي وافق عليها الاجتماع وأحاله إلى الجلسة العامة لمواصلة النظر فيه والموافقة عليه.

وفي الختام، شكر الرئيس نائب الرئيس والمسؤولين المنتخبين والأمانة على دعمهم، إضافة إلى المترجمين الشفويين ومقدمي خدمات العرض النصي للحوار.

**السيد روبرتو ميتسواكي هيرایاما**
**رئيس فريق العمل 1**

## 2 تقرير رئيس فريق العمل 2 إلى الجلسة العامة

اجتمع فريق العمل 2، برئاسة الدكتورة ليديا ستيبينسكا-أوستاسياك (بولندا) ونائب الرئيسة السيد أحمد رياض إسماعيل (شركة Huawei)، في 17 ديسمبر 2021 من الساعة 13:00 إلى الساعة 14:00 بتوقيت وسط أوروبا. وأدلت الرئيسة ونائب الرئيسة ومدير مكتب تقييس الاتصالات، الدكتور تشيساب لي بملاحظات افتتاحية.

وقد ناقش فريق العمل 2 مشروعي الرأيين التاليين:

الرأي 3: المعارف والمهارات الرقمية من أجل النفاذ الشامل

الرأي 4: التكنولوجيات والخدمات الجديدة والناشئة من أجل تسهيل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

وفيما يلي تقرير مختصر عن مشروعي الرأيين:

### 1.2 مشروع الرأي 3

ناقش فريق العمل مشروع الرأي 3: المعارف والمهارات الرقمية من أجل النفاذ الشامل إضافة إلى مساهمتين خطيتين من بوركينا فاصو وغانا وكينيا وأوغندا (WTPF-21/6) وجمعية الإنترنت (WTPF-21/7). وقدم المساهمون مساهماتهم شفهياً لينظر فيها الاجتماع. وقد انعكست التغييرات التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في الرأي 3 الوارد في الجزء الثاني من هذا التقرير.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم بعض المندوبين بمقترحات مختلفة لينظر فيها الاجتماع، بما في ذلك، *ضمن جملة أمور*، ما يلي:

- اقترح بعض المندوبين إدراج عبارة "تمكين تطوير البنية التحتية" في الفقرة 4 من "*يعرب عن الرأي التالي*" قبل عبارة "تعزيز التمكين والشمول الرقمين". وبعد مناقشات في الاجتماع، تم الاتفاق على عدم إدراج العبارة المقترحة على وجه التحديد ولكن بدلاً من ذلك تعديل الفقرة 4 بحيث تكون مرنة بما يكفي لتغطية الخيارات الأخرى أيضاً.

وفي ضوء المناقشات، وافق فريق العمل 2 على مشروع الرأي 3 مع التغييرات التي وافق عليها الاجتماع وأحاله إلى الجلسة العامة لمواصلة النظر فيه والموافقة عليه.

### 2.2 مشروع الرأي 4

ناقش فريق العمل مشروع الرأي 4: التكنولوجيات والخدمات الجديدة والناشئة من أجل تسهيل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة إضافة إلى مساهمات خطية من جمعية الإنترنت (WTPF-21/7). وقدم المساهمون مساهماتهم شفهياً وعبروا عن تأييدهم لمشروع الرأي.

وقد وافق فريق العمل 2 على مشروع الرأي 4 بصيغته غير المعدلة وأحاله إلى الجلسة العامة لمواصلة النظر فيه والموافقة عليه.

وفي الختام، شكرت الرئيسة نائب الرئيسة والمسؤولين المنتخبين والأمانة على دعمهم، إضافة إلى المترجمين الشفويين ومقدمي خدمات العرض النصي للحوار.

**الدكتورة ليديا ستيبينسكا-أوستاسياك (بولندا)**
**رئيسة فريق العمل 2**

## 3 تقرير رئيس فريق العمل 3 إلى الجلسة العامة

اجتمع فريق العمل 3، برئاسة السيد جيم باترسون (جنوب إفريقيا) ونائبة الرئيس السيدة ناتاليا فيسنتي (رابطة مشغلي السواتل في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا) في 17 ديسمبر 2021 من الساعة 14:00 إلى الساعة 15:00 بتوقيت وسط أوروبا. وأدلى الرئيس ونائبة الرئيس ومدير مكتب الاتصالات الراديوية، السيد ماريو مانيفيتش بملاحظات افتتاحية.

وناقش فريق العمل 3 مشروع الرأي التالي:

مشروع الرأي 5: استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مواجهة جائحة فيروس كورونا (COVID-19) وفي التأهب والتصدي للجوائح والأوبئة في المستقبل

وفيما يلي تقرير مختصر عن مشروع الرأي 5:

## 1.3 مشروع الرأي 5

ناقش فريق العمل مشروع الرأي 5: استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مواجهة جائحة فيروس كورونا (COVID-19) وفي التأهب والتصدي للجوائح والأوبئة في المستقبل إضافة إلى مساهمة خطية من جمعية الإنترنت (WTPF-21/7). وقدم المساهمون مساهماتهم شفهياً وعبروا عن تأييدهم لمشروع الرأي. كما تم تلقي العديد من المداخلات الشفوية من المندوبين خلال الاجتماع. وقد انعكست هذه التغييرات التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في الرأي 5 الوارد في الجزء الثاني من هذا التقرير.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم بعض المندوبين بمقترحات مختلفة لينظر فيها الاجتماع، بما في ذلك، *ضمن جملة أمور*، ما يلي:

- اقترح بعض المندوبين إدراج عبارة "وأجهزة" بعد "توصيلية ميسورة التكلفة " تحت القسمين (ب) و (ج) من "*وإذ يدرك*". وسلط مندوبون آخرون الضوء على أن "التوصيلية الميسورة التكلفة" تشمل "الأجهزة" وليس من الضروري ذكرها بشكل منفصل. واتُفق على الإبقاء على النص الأصلي لمشروع الرأي.
- اقترح بعض المندوبين إضافة عبارة "المنظمات الحكومية وغير الحكومية" قبل عبارة "المنظمات الدولية" تحت القسم (ج) من "*وإذ يدرك*". واقترح مندوبون آخرون أن مصطلح "المنظمات الدولية" معروف جيداً داخل الاتحاد وأنه ليس من الضروري زيادة تحديد أنه يشمل "المنظمات الحكومية وغير الحكومية". واتُفق على الإبقاء على النص الأصلي لمشروع الرأي.

وفي ضوء المناقشات، وافق فريق العمل 3 على مشروع الرأي 5 مع التغييرات التي وافق عليها الاجتماع وأحاله إلى الجلسة العامة لمواصلة النظر فيه والموافقة عليه.

وفي الختام، شكر الرئيس نائبة الرئيس والمسؤولين المنتخبين والأمانة على دعمهم، إضافة إلى المترجمين الشفويين ومقدمي خدمات العرض النصي للحوار.

**السيد جيم باترسون (جنوب إفريقيا)**
**رئيس فريق العمل 3**

_____